الأمم المتحدة

A/HRC/AC/9/5

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
اللجنة الاستشارية
الدورة التاسعة
٦-١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢
البند ٢(أ)‘١’ من جدول الأعمال المؤقت
الطلبات الموجهة إلى اللجنة الاستشارية والناشئة عن قرارات مجلس حقوق الإنسان:
طلبات تنظر فيها اللجنة حالياً: الحق في الغذاء

دراسة أولية بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء

أعدتها منى ذو الفقار، عضوة فريق الصياغة المعني بالحق في الغذاء التابع للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان

موجز

تتناول هذه الدراسة بالبحث حق المرأة الريفية في الغذاء عن طريق توضيح الإطار القانوني الدولي المنطبق على المرأة الريفية، وتحليل أنماط التمييز التي تضر بها، واقتراح استراتيجيات وسياسات لحمايتها من الناحية القانونية، وعرض أفضل الممارسات، مع التركيز بوجه خاص على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث وعلى قضايا النساء العاملات بصفة مؤقتة أو موسمية.

(A) GE.12-14824 310712 020812

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٥	٣
ثانياً –	الإطار القانوني الدولي المنطبق على المرأة الريفية	٦-٢٣	٤
ثالثاً –	أنماط التمييز ضد المرأة الريفية	٢٤-٨٠	٨
	ألف- تحليل أنماط التمييز	٢٧-٦٣	٩
	باء – قضايا الأسر المعيشية التي ترأسها إناث والنساء العاملات بصفة مؤقتة وموسمية	٦٤-٨٠	١٩
رابعاً –	الاستراتيجيات والسياسات التي تضمن الحماية القانونية للمرأة الريفية	٨١-٨٤	٢٤
خامساً –	أفضل الممارسات	٨٥-٩٩	٢٧
سادساً –	الاستنتاجات	١٠٠	٣٠

أولاً- مقدمة

١- أشارت الدراسة بشأن التمييز في سياق الحق في الغذاء (A/HRC/16/40) إلى المرأة الريفية بوصفها مجموعة تعاني من التمييز. وخلصت هذه الدراسة (الفقرة ٢٩) إلى:

> إن التداخل بين حقوق المرأة والحق في الغذاء يتيح إلقاء نظرة عامة مفيدة على عدد من الأبعاد المترابطة للتمييز ضد المرأة من حيث الوصول إلى الأرض، والملكية، والأسواق وهي أبعاد ترتبط ارتباطاً لا فكاك منه بالوصول إلى التعليم والعمالة والرعاية الصحية والمشاركة السياسية. وعلى الصعيد العالمي، تقوم النساء بزراعة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع المحاصيل الغذائية المزروعة ومع ذلك فإنهن يمثلن ٧٠ في المائة من الجياع في العالم ويتأثرن بصورة مفرطة وغير متناسبة من سوء التغذية والفقر وانعدام الأمن الغذائي. والحكومات لا تفي بالتزاماتها الدولية المتمثلة في حماية المرأة من التمييز، حيث إن الفجوة بين المساواة بحكم القانون والتمييز بحكم الأمر الواقع لا تزال قائمة وتقاوِم التغيير.

٢- وقد طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٧/١٦ الصادر في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ إلى اللجنة الاستشارية إجراء دراسة شاملة بشأن حق المرأة الريفية في الغذاء، بما في ذلك أنماط التمييز، والاستراتيجيات والسياسات التي تضمن توفير الحماية القانونية لها، وأفضل الممارسات، مع التركيز بوجه خاص على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث وعلى قضايا النساء العاملات بصفة مؤقتة وموسمية.

٣- وفي التوصية ٤/٧ الصادرة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١، كلفت اللجنة الاستشارية فريق الصياغة المعني بالحق في الغذاء بإعداد هذه الدراسة لعرضها على اللجنة الاستشارية في دورتها التاسعة. وأحيط مجلس حقوق الإنسان علماً في قراره ٧/١٩ الصادر في دورته التاسعة عشرة بالمذكرة المفاهيمية وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تجمع آراء وتعليقات جميع الدول الأعضاء وجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، حتى يتسنى للجنة الاستشارية وضعها في الاعتبار عند إعداد الدراسة الأولية.

٤- وعممت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة شفوية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على جميع الجهات صاحبة المصلحة. ووردت آراء وتعليقات بشأن المذكرة المفاهيمية من الدول التالية: إندونيسيا وبارغواي وبلجيكا والفلبين وقطر وكوبا وكولومبيا وناميبيا واليونان. ومن بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند تعليقاتها بشأن المذكرة المفاهيمية. وقدمت منظمات غير حكومية مثل الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومنظمة كاريتاس الدولية والحركة العالمية للأمهات والمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن تعليقاتها بشأن موضوع الدراسة الأولية. كما وردت تقارير من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التجارة العالمية تشمل معلومات مفيدة للدراسة الأولية.

٥- وأعد الدراسة الأولية فريق الصياغة المعني بالحق في الغذاء، الذي أنشأته اللجنة الاستشارية في دورتها الأولى والذي يتألف من خوسيه بنغوا كابيو، وشينسونغ تشونغ، ولطيف حسينوف، وجان زيغلر، ومني ذو الفقار. وتتناول الدراسة بالبحث الإطار القانوني الدولي لحماية حق المرأة الريفية في الغذاء، ثم تتطرق إلى تحديد أنماط التمييز التي تعوق تمتع المرأة الريفية بصورة كاملة بهذا الحق. وتُناقش استراتيجيات وسياسات مكافحة هذه الأشكال المحددة من التمييز، ويُسلط الضوء على عدد من أفضل الممارسات. وتركز الدراسة بصفة خاصة على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث والنساء العاملات بصفة مؤقتة وموسمية.

ثانياً- الإطار القانوني الدولي المنطبق على المرأة الريفية

٦- يجب أن يبدأ أي تحليل بشأن تمتع المرأة الريفية بحقها في الغذاء بالإقرار بمبدأ عالمية حقوق الإنسان وترابطها. وبالإضافة إلى هذا الشرط القانوني، تبين الأدلة العملية أن إعمال حق المرأة الريفية في الغذاء يرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بعدد من حقوق الإنسان الأخرى، ومن بينها الحق في التعليم، بما في ذلك التدريب المهني، والحق في الرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والعمل اللائق والحصول على الائتمان وسبل كسب العيش ورأس المال والتكنولوجيا والخدمات المالية، وغيرها من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والحماية، والحق في الملكية والمساواة أمام القانون والتمثيل السياسي والمشاركة السياسية والحظر العام بشأن عدم التمييز.

٧- وتشتمل هذه الحقوق أيضاً على الحق في الحماية من الكوارث والحق في موارد لإنتاج الأغذية والحق في السكن والحق في الحصول على المعلومات[(١)].

٨- والنساء الريفيات هن نساء يُقِمن و/أو يعملن بصورة مباشرة في المجتمعات الزراعية والساحلية أساساً وفي المناطق الحراجية؛ سواء كن يعملن مقابل أجر أو بدون أجر، في عمل منتظم أو موسمي، في أنشطة زراعية أو غير زراعية، ويقمن بإعداد الطعام، وإدارة المنزل، ورعاية الأطفال والأنشطة المماثلة الأخرى، والصناعات المنزلية وغيرها من أنشطة إدارة البيئة والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية[(٢)].

٩- والصكان الرئيسيان في تحليل حق المرأة الريفية في الغذاء هما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠- أولاً، تعترف المادة ١١ من العهد اعترافاً صريحاً بالحق في الغذاء ببُعديه الاثنين، وهما الحق في الغذاء الكافي كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي كاف (الفقرة ١ من المادة ١١) والحق في التحرر من الجوع (الفقرة ٢ من المادة ١١). وبالإضافة إلى ذلك، يتعين

(١) تقرير مقدم من الفلبين.

(٢) المرجع نفسه.

على الدول، في إطار التعاون الدولي لتحقيق التحرر من الجوع، أن تعتمد تدابير لا فحسب لتحسين طرائق إنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية وإصلاح النظم الزراعية، بل ولكفالة التوزيع المنصف لإمدادات الغذاء العالمية وفقاً للاحتياجات.

١١- وتُعزز حماية الحق في الغذاء المنصوص عليها في المادة ١١ من العهد بالفقرة ٢ من المادة ٢ وبالمادة ٣ اللتين تنصان على حظر التمييز، بما في ذلك على أساس الجنس وتمتع النساء والرجال على قدم المساواة بالحقوق المنصوص عليها في العهد. وأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ بشأن الحق في الغذاء الكافي إلى أن التدابير التي تعتمدها الحكومات يجب أن تولي عناية خاصة لضرورة منع التمييز في مجال الحصول على الغذاء أو الموارد الغذائية(٣).

١٢- وعلى حد ما ذكرته تلك اللجنة، على الدول أن تكفل "ضمانات الوصول الكامل والمتكافئ إلى الموارد الاقتصادية، ولا سيما لصالح النساء، بما في ذلك الحق في الإرث وملكية الأرض وغير ذلك من الممتلكات، والائتمان، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا المناسبة؛ وتدابير احترام وحماية العمالة الذاتية والعمل الذي يتيح أجراً يضمن للأجير وأسرته عيشاً كريماً [...]؛ ومسك سجلات عن الحقوق المتصلة بالأرض (بما في ذلك الغابات)"(٤).

١٣- وتُعرف اللجنة الحق في الغذاء بالعبارات التالية: "يتم إعمال الحق في الغذاء عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في كافة الأوقات، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه. ولذلك لا ينبغي تفسير الحق في الغذاء الكافي تفسيراً ضيقاً يقصره على تأمين الحد الأدنى من الحريرات والبروتينات وغير ذلك من العناصر المغذية المحددة. إذ سيلزم إعمال الحق في الغذاء الكافي بصورة تدريجية. بيد أن الدول ملزمة أساساً باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من أثر الجوع ... حتى في أوقات الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث"(٥).

١٤- وتعريف الحق في الغذاء على هذا النحو مهم للمرأة الريفية على النحو التالي. ذلك أن الحصول على الغذاء يضمن النمو الجسدي والعقلي للمرأة الريفية وتنميتها ويؤثر تأثيراً مباشراً على صحتها. ويجب أن تكون جميع الموارد اللازمة لضمان الغذاء، بما في ذلك الماء أو الحطب أو الماشية، متوافرة مادياً للمرأة الريفية. كما يجب أن تتمتع المرأة الريفية بإمكانية النفاذ الاقتصادي، فردياً وعلى مستوى الأسرة المعيشية. وهذا يعني أنه يجب أن يكون لدى المرأة الريفية الوسائل اللازمة للحصول على الغذاء من خلال الشراء أو الإرث أو الإنتاج أو العمل. وبالتالي، ينبغي أن يكون لديها سبل الوصول إلى مصادر إدرار الدخل لتوفير حياة

(٣) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٢؛ انظر E/C.12/1999/5 الصادرة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٩.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٧.

كريمة، مثل العمالة التي تضمن أجوراً لائقة، أو لائتمان أو القروض أو وحقوق الملكية والإرث؛ وسبل الحصول على خدمات الإنتاج مثل الأرض أو الأدوات أو التكنولوجيا أو البذور أو التعليم أو شهادات الإنتاج؛ وسبل الوصول إلى السلع المصنعة وأسواقها.

١٥- ويفرض الحق في الغذاء على الدول الأطراف ثلاثة مستويات من الالتزامات المحددة هي الالتزام باحترام الحق في الغذاء وحمايته وإعماله. ويقتضي التزام *احترام* الحق في الغذاء ألا تتخذ الدول إجراءات من شأنها أن تقلل فرص حصول المرأة على الغذاء، إما "عن طريق عدم إعمال حق المرأة في الغذاء تعسفياً أو عن طريق تصعيب حصولها على الغذاء"[٦]. ويقتضي التزام *الحماية* أن تتخذ الدول إجراءات تمنع الجهات الفاعلة الخاصة من حرمان المرأة من حقها في الغذاء[٧]. ويشتمل التزام الوفاء على بُعدين. والالتزام *بالوفاء (التيسير)* يعني أن على الدول اتخاذ إجراءات إيجابية لتعزيز حصول المرأة على الموارد واستخدامها للموارد، وتوفر لها الوسائل الأخرى التي تضمن سبل عيشها، بما في ذلك الأمن الغذائي[٨]. وفي الحالات التي تعجز فيها النساء أو المجموعات عن إعمال حقها في الغذاء بنفسها لأسباب خارجة عن إرادتها، تكون الدول في هذه الحالة ملزمة *بالوفاء (إعمال)* بالحق في الغذاء مباشرة لهؤلاء النساء أو المجموعات[٩].

١٦- وتشكل جميع حالات الاستبعاد أو القيود التي تواجه حصول المرأة الريفية على الموارد اللازمة لضمان حقها في الغذاء انتهاكات لالتزام احترام الحق في الغذاء. وعن طريق السماح بوجود ممارسات داخل الأسر تمنع المرأة الريفية من الحصول على الموارد، فإن الدول تقصر في حماية الحق في الغذاء لهذه الفئة من النساء. كما أن عدم وجود خدمات تسمح للمرأة الريفية بالحصول على الموارد واستخدامها لضمان حقها في الغذاء، من قبيل حقوق الملكية أو الإرث أو العمالة أو الائتمان، يشير إلى تقصير الدول في الامتثال لالتزامها بالوفاء (تيسير) بالحق في الغذاء.

١٧- وتنص المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة صراحة على هذه العناصر الملموسة والضرورية لضمان حق المرأة الريفية في الغذاء. وتكرر الفقرة ١ من المادة ١٤ من جديد أن نطاق الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية تنطبق بصورة كاملة على المرأة الريفية، في حين تؤكد الفقرة ٢ من المادة ١٤ على حظر التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية وتمتع النساء والرجال على قدم المساواة بالحق في المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها. وتشمل هذه المادة قائمة بحقوق معينة يجب ضمانها للمرأة الريفية.

---

(٦) J. Ziegler, C. Mahon, S.A. Way, *The Fight for the Right to Food. Lessons Learned*, Palgrave Macmillan, 2011, p. 19.

(٧) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٢، الفقرة ١٥.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) المرجع نفسه.

١٨- وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة ٢(و) من الاتفاقية ذات صلة بأوضاع المرأة الريفية لأنها تقتضي من الدول "اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لتعديل أو إلغاء القوانين والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة". وتعزز المادة ٥(ب) هذا الالتزام حيث تنص على أن تتخذ الدول "جميع التدابير المناسبة لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوّق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة".

١٩- ويتعين استكمال تغير العلاقات الجنسانية في المجال العام ببذل جهود في المجال الخاص. وتؤكد المادة ١٥ من الاتفاقية أن الأهلية القانونية للمرأة تماثل الأهلية القانونية للرجل وتنص على حق المرأة في إبرام عقود وإدارة الممتلكات. وتضمن المادة ١٦(ج) نفس الحق أثناء الزواج. وتوسع المادة ١٦(ح) مجال التطبيق ليشمل ملكية وحيازة الممتلكات وإدارتها والإشراف عليها والتمتع بها والتصرف فيها. وتنص المادة ٢٣(٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على التزام الدول باتخاذ خطوات لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله، وتنص المادة ٥(ه)'٦' من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على حق المرأة في الإرث. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الدول "بإلغاء وحظر جميع أشكال التمييز المتصلة بحقوق الحيازة، بما فيها تلك الناشئة عن تغيير الحالة الزوجية والافتقار إلى القدرة القانونية وعدم النفاذ إلى الموارد الاقتصادية"[(١٠)].

٢٠- وإضافة إلى ذلك، فإن الحق في الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية وحقوق العمالة واستحقاقات الأمن الاجتماعي كلها حقوق أساسية للقضاء على استبعاد المرأة الريفية والتمييز ضدها. وفي ضوء التعليق العام رقم ١٥ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب أن يكون الماء متاحاً للجميع. وتؤكد اللجنة أيضاً على أن الأسر المعيشية الأفقر يجب ألا تعاني بصورة غير متناسبة من عبء تكاليف الماء[(١١)]. وتنص المادة ٢٨(٢)(أ) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة، وخصوصاً النساء والأطفال ذوي الإعاقة وكبار السن ذوي الإعاقة، في الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر. وتنص المادة ٢٥(ج) من هذه الاتفاقية على أنه يجب توفير خدمات الرعاية الصحية في أقرب مكان ممكن من مجتمعات الأشخاص الذاتية، بما في ذلك في المناطق الريفية.

(١٠) المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، الفقرة ٤-٦.

(١١) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥ بشأن الحق في الماء، الفقرة ٢٧.

٢١- وفيما يتعلق بالأطفال، تنص المادة ٢٤(٢)(ج) من اتفاقية حقوق الطفل على التزام العدل باتخاذ التدابير المناسبة من أجل مكافحة الأمراض وسوء التغذية، بما في ذلك في إطار الرعاية الصحية الأولية، وذلك بتطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وتوفير الطعام المغذي الكافي ومياه الشرب النقية. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الاتفاقية على التزام الدول بمساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن رعاية الطفل والقيام عند الضرورة بتقديم المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان. وهناك أحكام خاصة في المادة ٢٨ من الاتفاقية مكرسة للحق في التعليم.

٢٢- وأخيراً، تنص الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على استحقاقات للمرأة الريفية تتمثل في الحصول على تعليم وتدريب مهني فضلاً عن الحماية من استخدام معلومات مضللة تتعلق بالهجرة أو الاتجار أو الظروف غير المواتية للعمالة والأجر.

٢٣- ويعتبر إدماج هذه العناصر في صكوك تشريعية وسياساتية شاملة ضرورياً لإعمال حق المرأة الريفية في الغذاء إعمالاً كاملاً. ويمكن أن تجد الدول إرشادات في النسخة المحدثة من إطار الأمم المتحدة الشامل للعمل من أجل وضع سياسات بشأن الأمن الغذائي والتغذوي. وينبغي أن تضع الدول في اعتبارها أن اتباع هذه المبادرات لا يعفيها من التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان وخاصة تلك المتعلقة بحق المرأة الريفية في الغذاء.

ثالثاً- أنماط التمييز ضد المرأة الريفية

٢٤- يقتضي أي نهج لحقوق الإنسان تحديد المجموعات الضعيفة. غير أن نهج حقوق الإنسان نفسه يقر بأن الضعف ليس سمة معينة تعزى إلى جنس الشخص، ولكن الضعف يعتبر بناءً اجتماعياً[١٢]. وفي معظم الحالات، تكون أنماط التمييز، بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع، الناشئة إما عن فعل الدولة أو الأسرة أو امتناعهما عن الفعل، هي سبب هذا الضعف. والحقيقة المؤكدة التي تفيد بزيادة احتمال تعرض المرأة عن الرجل إلى الجوع في جميع أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ترجع جذورها إلى أنماط التمييز[١٣].

(١٢) M. B. Anderson, "Understanding the disaster-development continuum", 2 Focus on Gender 1 (1994) 7-10; A.R. Quisumbing, "Male-female differences in agricultural productivity: Methodological issues and empirical evidence", 24 World Development 10, 1996.

(١٣) FAO, *The State of Food and Agriculture 2010-2011: Women in Agriculture. Closing the gender gap for development, Rome, 2011; K. Hansen-Kuhn, Women and Food Crises: How US Food Aid Policies Can Better Support their Struggles*, Discussion Paper, ActionAid USA.

٢٥- وانضم عدد من هيئات المعاهدات ومبادرات الأمم المتحدة إلى أكاديميين رائدين من الذين دعوا لفترة طويلة إلى الحاجة إلى اتخاذ نهج متعدد الجوانب بشأن التمييز[١٤]. وعرض عمل كمبيرلي كرنشو "الإطار الأحادي المحور" الذي كان سائداً في قانون مكافحة التمييز، والذي أحجب في مثالها التحليل لأنه استبعد تجارب النساء السوداوات، ليس بصفتهن نساء أو سودوات، ولكن كنساء سوداوات[١٥]. وهناك اعتراف متزايد الآن بأهمية معالجة التمييز القائم على الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الإعاقة أو السن لا بشكل منفصل، ولكن بشكل يجمع بين عنصرين أو أكثر من هذه العناصر[١٦].

٢٦- ويشير موضوع التقرير إلى ضرورة اعتماد نهج متعدد الجوانب نظراً لأنه يشتمل على فئتين (الريفي - الحضري) والأبعاد الجنسانية؛ وتبين هذه الفئات مجتمعة تجارب لا تتقاسمها بالضرورة المرأة الحضرية أو الرجل في المناطق الريفية، وإنما تبين وتجارب تمييزية خاصة بالمرأة الريفية. هذا علاوة على أنه لا يمكنهم التمييز ضد الفئتين المعينتين اللتين يركز عليهما هذا التقرير، أي الأسر المعيشية التي ترأسها إناث والنساء العاملات بصفة مؤقتة وموسمية، إلا في إطار متعدد الجوانب.

ألف- تحليل أنماط التمييز

٢٧- سيجري تحليل أنماط التمييز فيما يتعلق بأربعة أبعاد على النحو التالي.

١- حصول المرأة الريفية على الأرض والموارد المائية والتحكم فيها وملكيتها

٢٨- يتأثر حصول المرأة الريفية على الأرض والموارد المائية والتحكم فيها وملكيتها بعدد من العوامل المتعلقة بخصائص المناطق الريفية.

---

(١٤) انظر على سبيل المثال التعليق العام رقم ٢٥ للجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن أبعاد التمييز العنصري المتعلقة بالجنس؛ وانظر المرفق الخامس من الوثيقة A/55/18؛ انظر أيضاً التعليق العام رقم ١٨ للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن النساء المعوقات؛ إعلان ومناهج عمل بيجين، ١٩٩٥، المتاحة في http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "النساء ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

(١٥) K. Crenshaw (1989) “Demarginalizing the intersection of race and sex: A black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory and antiracist politics”, University of Chicago Legal Forum, pp. 139-167, at 139 -140 and 149 ff.

(١٦) تنص لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠٠٢/٥٠ الصادر في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن إدماج حقوق الإنسان للمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة على "أهمية دراسة التداخل بين مختلف أشكال التمييز".

(أ) هيكل المجتمعات والقانون الرسمي في المناطق الريفية

٢٩- يُنظر إلى المناطق الريفية بوصفها أماكن ذات كثافة سكانية منخفضة تبتعد بمسافات عن المناطق الحضرية، وتتميز بتقاليد وثقافات اجتماعية[١٧]. ويميل سكان الأرياف، بوصفهم حائزين على تقاليد وأعراف ومستخدمين لها، بصورة أكبر إلى إنفاذ هذه الأعراف قبل القانون الرسمي. وحتى في الحالات التي ينص فيها التشريع المحلي على حقوق المرأة، فإن انتشار أعراف معينة قد يضعف التمتع بهذه الحقوق[١٨]. وعلى سبيل المثال، أشار تقرير صادر في عام ٢٠٠٣ إلى أن الأعراف في بنغلاديش تقتضي أن تتناول النساء والفتيات الطعام بعد الآخرين، مما يعني أيضاً أنهن يأكلن أقل من الرجال والفتيان[١٩]. وانعكس هذا الوضع في ارتفاع معدلات النساء والفتيات اللواتي يعانين من سوء التغذية والتقزم[٢٠]. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يتعرض الأطفال ذوو الإعاقة إلى معاملة مماثلة مما يسهم في ارتفاع معدلات الوفاة بينهم[٢١].

٣٠- ويشير الدليل الصادر عن البنك الدولي بعنوان *قضايا الجنسين في الزراعة* إلى أن قوة إنفاذ القانون الرسمي أضعف من الأعراف والتقاليد في المناطق الريفية[٢٢]. ويُلاحظ أن القانون الرسمي يتناول أساساً المشاكل الحضرية وينص على حلول حضرية[٢٣]. ويترتب على انتشار مصادر السلطة المحلية آثار على إعمال حقوق المرأة في المناطق الريفية بمعنى أنه يمكن أن يحرمها من قدرتها على المطالبة بحقوقها وتحدي مصادر السلطة هذه[٢٤]. وبما أن العرف من خصائص البيئة الريفية، فإن إلغاء الأعراف قد لا يؤدي بالضرورة إلى تعزيز التعايش المشترك للمساواة بين الجنسين والتقاليد الثقافية[٢٥]. وتمكين المرأة اقتصادياً لن يتم إلا من خلال تغيير

---

(١٧) L.R. Pruitt, (2008) "Gender, geography and rural justice", 23 *Berkeley Journal of Gender Law and Justice 2008*, pp.4-7.

(١٨) M. R. Vargas, L.R. Pruitt (2012) "CEDAW and rural development: Empowering women with law from the top down, activism from bottom up", 41 *University of Baltimore Law Review*, p. 278.

(١٩) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/58/330)، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الفقرة ٢٠.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) V.J. Bolt, K. Bird, *The Intrahousehold Disadvantages Framework: A Framework for the Analysis of Intra-household Difference and Inequality*, Chronic Poverty Research Centre Working Paper No. 32, 2003, p. 22.

(٢٢) البنك الدولي، دليل عن قضايا الجنسين في الزراعة، ٢٠٠٩، الصفحة ١٢٧.

(٢٣) لجنة وضع المرأة، تقرير الأمين العام، *تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة* (E/CN.6/2012/3)، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الفقرة ٣٠.

(٢٤) البنك الدولي، *دليل عن قضايا الجنسين في الزراعة*، الصفحة ١٣٠.

(٢٥) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/58/330)، الفقرة ٢٣.

العلاقات الجنسانية على جميع المستويات وفي جميع المؤسسات، بما في ذلك الأسر المعيشية وبالمشاركة الإيجابية للمرأة وتمثيلها الإيجابي[٢٦].

(ب) *النظام الأبوي وتعدد الزوجات كعائقين تواجههما المرأة في الحصول على الأرض*

٣١- يجب أن يراعي تحليل حصول المرأة الريفية على الموارد تكوين الأسرة المعيشية، سواء نظم الأسرة النووية أو المشتركة، مثلما هو الحال في تعدد الزوجات أو الأسرة المعيشية الممتدة.

٣٢- وفي الأسر المعيشية المتعددة الزوجات، قد تكون هناك حالات عدم مساواة في توزيع الموارد بين الزوجات. وقد تعاني الزوجات غير المفضلات وأطفالهن من أشكال تمييز خطيرة ينتج عنها عبء عمل مترلي أكبر وسبل أسوأ للحصول على تعليم يقابله عدم الحصول على تغذية ورعاية صحية كافية[٢٧]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خلافة الذكر الذي يرأس الأسرة المعيشية المتعددة الزوجات تؤدي إلى تجزئة قطع الأرض وملكيتها[٢٨].

٣٣- كما يمكن أن تواجه المرأة غير المتزوجة في الأسر المعيشية الممتدة درجات أعلى من الفقر وعدم قدرة الحصول على الموارد، بما في ذلك الأرض، على الرغم من أن الأسرة المعيشية قد تتمتع بخلاف ذلك بأمن معيشي جيد[٢٩]. وتشير الدراسات المضطلع بها في أمريكا اللاتينية إلى أنه بصرف النظر عن من يرأس الأسرة المعيشية، فإن عدداً متزايداً من النساء يعشن تحت خط الفقر، وهو ما يعزى أساساً إلى استبعاد المرأة من سوق العمل المربح[٣٠].

(ج) *طبيعة الحقوق المعترف بها للمرأة فيما يتعلق بالأرض*

٣٤- تنشأ شواغل في الحالات التي يكون فيها للمرأة سبل حصول على أرض وموارد غير قائمة على حقوق الملكية أو التملك، ولكن على حقوق الاستخدام، في الوقت الذي تظل فيه السيطرة في يد كبار رجال المجتمع. وفي حالة عدم وجود أصول كبيرة، قد تفتقر المرأة أيضاً قوة صنع القرار في الأسرة المعيشية والمجتمع[٣١]. وكنتيجة مباشرة لذلك، تمتلك المرأة أيضاً عدداً أقل من الحيوانات وتمتلك حيوانات صغيرة. وتتولى المرأة مسؤولية رعاية الحيوانات والاتجار

---

(٢٦) هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واجتماع فريق الخبراء، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة: المؤسسات والفرص والمشاركة*، تقرير مقدم من كاترين هيل، EGM/RW/2011/BP.1، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الصفحة ١١.

(٢٧) V.J. Bolt, K. Bird، انظر الحاشية ٢١ أعلاه، الصفحة ١٦.

(٢٨) L. Pruitt (2009) "Migration, development, and the promises of CEDAW for rural women", 30 *Michigan Journal of International Law*, p. 739.

(٢٩) R. Holmes, N. Jones, "Putting the social back into social protection. A framework for understanding the linkages between economic and social risks for poverty reduction", Background note, Overseas Development Institute, 2009, p. 6.

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ١١.

بالمنتجات الناشئة، في حين تكون القرارات بشأن الدخل والمصروفات في يد الذكر الذي يرأس الأسرة المعيشية[٣٢]. كما يؤثر عدم وجود حقوق خاصة بملكية الأرض على إمكانية حصول المرأة على الائتمان. وبدون دخل مستقر، تواجه المرأة صعوبات في إطعام أطفالها[٣٣].

٣٥- وتقر أعراف معينة بحقوق الملكية الخاصة بالمرأة ولكن فقط في مجتمع يرأس فيه الذكر الأسرة المعيشية أو بموافقته أو بتوقيعه. ففي إندونيسيا مثلاً، تسجل الأرض عادة باسم الذكر الذي يرأس الأسرة المعيشية وذلك بالرغم من اشتراك الزوجات في ملكيتها. ويعزى هذا الوضع أساساً إلى أن السلطات والمجتمعات لا تشرك المرأة بصورة كافية في عملية تسجيل الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما ينقص المرأة المعلومات المتعلقة بخيارات تسجيل الأرض[٣٤].

٣٦- وحتى في الحالات التي يمكن فيها للمرأة أن تسجل الأرض باسمها، فإن تمتعها بحقوق الملكية قد يعترضه عدم اتساق تشريع الزواج مع الأعراف المتعلقة بتسجيل الأرض. وبموجب أعراف معينة، لا تنقل الأرض من قرية إلى أخرى. ونتيجة لذلك، فإن المرأة التي تتزوج رجلاً من قرية غير قريتها الأصلية قد تضطر إلى التنازل عن قطعة أرضها أو سداد غرامة[٣٥]. وبالإضافة إلى إثبات تسجيل الأرض، يجب إثبات الملكية بأدلة قاطعة. ويعوق هذا الإثبات المرأة عن ممارسة حقوق الملكية، لأنه على الرغم من الاعتراف الرسمي، فإن صنع القرار بشأن الأرض والتحكم فيها يبقى عادة في يد الرجل الذي يرأس الأسرة المعيشية[٣٦]. وعلى الرغم من أن تسجيل الملكية يؤدي إلى حق فردي على الأرض، فإن له الأثر السلبي المتمثل في استبعاد سكان الأرياف الذين كان لديهم من قبل حقوق خاصة باستخدام الأرض من خلال القانون العرفي.

(د) الاستجابات للطلبات الحالية

٣٧- أشار المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى أن خصخصة الأسواق المحلية التي تبيع فيها المرأة منتجاتها كطريقة لزيادة دخل أسرتها المعيشية، إلى جانب سعي الجهات الفاعلة الخاصة للحصول على الأرض والتركيز الحالي على الوقود الأحيائي، قد يعرض أمن المرأة الغذائي وسبل عيشها للخطر[٣٧]. كما يمكن أن تعوق هذه العوامل حصول المجتمعات على

---

(٣٢) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ٢٥.

(٣٣) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، *المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية: ما هي الأبعاد الناقصة؟*، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣٤) J. Brown (2003) "Rural women's land rights in Java, Indonesia: strengthened by family law, but weakened by land registration", 12 *Pacific Rim Law and Policy Journal*, pp. 643-646.

(٣٥) M.H. Nguyen "Rural women's property rights in Vietnam: weakened by macroeconomic reforms" (2006),13 *New England Journal of International and Comparative Law*, p. 132.

(٣٦) J. Brown، انظر الحاشية ٣٤ أعلاه، الصفحة ٦٤٣.

(٣٧) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/65/281)، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

الموارد المائية والأرض من أجل إنتاج الغذاء[٣٨]. وعلى سبيل المثال، فإن التركيز على الوقود الأحيائي يعكس استخدام الأرض الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء إلى إنتاج الذرة أو قصب السكر كوقود أحيائي[٣٩].

٣٨- ويؤدي ذلك إلى مشكلة كبيرة بالنسبة للمرأة التي تنتمي إلى المجتمعات الأصلية التي لا تعتبر البيئة والأرض كسلع بالنسبة إليها ولكن كعناصر ذات قيمة ثقافية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الوظائف التقليدية مثل الحرف اليدوية أو صيد الحيوانات أو صيد الأسماك تعتمد على الحصول على الأرض والموارد[٤٠].

٢- عدم الحصول على ائتمان ومواد إنتاج وعدم الوصول إلى الأسواق والعمل بصورة كافية أو التمييز بشأن هذه المسائل

٣٩- هناك عوامل عملية مثل محدودية المهارات المالية والوقت وإمكانية التنقل وخدمات النقل وعدم التحكم في سلع الضمان (الأرض أو الماشية) التي يمكن أن تعمل كضمانات فضلاً عن ممارسات مؤسسية وحواجز اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة إعاقة حصول المرأة الريفية على مصادر دخل أخرى[٤١].

(أ) الخدمات المالية

٤٠- لوحظ أن معظم البرامج المالية الريفية صممت للذكر الذي يرأس الأسر المعيشية كعميل، وبالتالي فإنها لا تعترف بالمرأة كعاملة منتجة لها نفس الاحتياجات والقيود المالية[٤٢]. وقد أدى قصر مجال المرأة على المجال الخاص في بلدان معينة إلى تقييد مشاركتها في التدريب الزراعي أو المالي وقدرتها على الاستفادة من العمل مع المرشدين أو الأطباء البيطريين[٤٣].

٤١- وقد تضيف الفجوة الجنسانية في الحصول على المعلومات وانخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وعدم التعرض للغات بخلاف تلك المستخدمة في المترل المزيد من القيود على فهم المرأة للبرامج المالية.

---

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واجتماع فريق الخبراء، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة: المؤسسات والفرص والمشاركة*، EGM/RW/2011/Report، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الفقرة ٣٨.

(٤٠) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ١١.

(٤١) المرجع نفسه، الفقرة ٣١.

(٤٢) FAO, D. Fletschner, L. Kenney, *Rural women's access to financial services. Credit, savings and insurance*, ESA Working Paper No.11-07, March 2011, p. 2.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

٤٢- ونتيجة العلاقات القوية بين سكان الأرياف، تبين الدراسات أن إمكانيات المرأة الاقتصادية لا تتشكل بمواردها المالية الذاتية فحسب، بل أيضاً بقدرة النساء الأخريات على الحصول على رأس المال الذي تحتاج إليه[٤٤].

٤٣- وتشير البحوث إلى أن المرأة تفضل البرامج التي تساعدها على زيادة المدخرات والتأمين ضد المخاطر والاقتراض بدون خطر فقدان أصولها. غير أن المؤسسات المالية تعتمد في كثير من الأحيان على ممارسات منحازة لا توفر للمرأة منتجات مالية مصممة لها. ويمكن ألا تمول المؤسسات أنشطة تديرها امرأة أو قد لا تقبل امرأة كضامنة أو قد تمنح المرأة قروضاً أصغر حجماً عن الرجال لأنشطة مماثلة[٤٥].

٤٤- وبالإضافة إلى ذلك، هناك افتراض أيضاً بين المؤسسات المالية مفاده أن المرأة قد تعتمد على الذكر الذي يرأس الأسرة المعيشية للحصول على التمويل الذي تحتاج إليه. ولا يأخذ هذا الافتراض في الاعتبار مختلف نماذج تكوين الأسر، مثل الأسرة المعيشية متعددة الزوجات[٤٦] أو ديناميات الأسرة التي قد تضر بالمرأة وينتج عنها عنف مترلي.

٤٥- ولهذا السبب، لا يكفي تصميم البرامج المالية التي تلبي احتياجات الأسر المعيشية الفقيرة، ولكن من المهم أن تكون المرأة هي المستفيدة المباشرة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تعزيز وضع المرأة في الأسرة المعيشية ويعزز تحكمها في الموارد وقدرتها على صنع القرار. وبالتالي، يمكن أن تؤدي الخدمات المالية إلى تحسين أوضاع المرأة الريفية إذا عالجت القيود التي تواجهها المرأة الريفية وإذا عززت القدرة الإنتاجية للمرأة[٤٧] مع التركيز على إنشاء تعاونيات للمرأة ومجموعات مساعدة ذاتية.

(ب) العمالة

٤٦- هناك تقسيم واضح للعمل في المناطق الريفية قائم على أساس الفوارق بين الجنسين. والأرجح أن تقوم المرأة الريفية بالعمل في القطاع غير الرسمي، الذي عادة ما يكون لوقت جزئي وموسمي ومنخفض الأجر. كما تعاني المرأة الريفية من تمييز بحكم الأمر الواقع مقارنة بنظيراتها من النساء في المناطق الحضرية، ولا تتمتع بحقوقها كامرأة حامل أو أم. وبالإضافة إلى ذلك، نادراً ما يكون لدى المرأة الريفية عقود عمل وتخشى دائماً من الإقالة. وتتسم ظروف عمالة المرأة الريفية بالعمل الإضافي والتحرش الجنسي والإيذاء اللفظي والجسدي إضافة إلى ظروف عمل غير آمنة نتيجة التعرض لمبيدات خطرة ومواد أخرى[٤٨].

---

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ١٦.

٤٧- وقد تكون فرص عمل المرأة خارج مجال الزراعة قليلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمل المرأة الريفية في وظائف لا تتعلق بالمزارع يقلل اعتمادها على الزراعة ويتيح لها الأصول اللازمة للتصدي للصدمات الاقتصادية أو البيئية[٤٩]. ولأمن الدخل صلة داخلية باستحقاقات الضمان الاجتماعي والحصول على الخدمات الأساسية والتعليم والمشاركة في سوق العمل. وفي حالة عدم وجود دخل مستقر، لن يتسنى للمرأة الريفية الاستفادة من مخططات الفوائد الاجتماعية هذه.

(ج) الأسواق

٤٨- تمثل الأسواق مكاناً اجتماعياً يربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية. وتوفر الأسواق الدخل وتدعم المنتجات للأسر المعيشية الريفية، وتوفر الموارد الغذائية التي يحتاج إليها سكان المناطق الحضرية والضرائب للإدارات المحلية. ويجب أن تستطيع المرأة الوصول إلى الأسواق كبائعة وكمستهلكة على السواء.

٤٩- وتكون الأغلبية العظمى من بائعي السوق من النساء. وفي بلدان منطقة المحيط الهادئ، فإن ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من بائعي السوق من النساء. ولا توفر أماكن الأسواق للبائعين سبل الحصول على خدمات المرافق الصحية أو مرافق الطهي على الرغم من دفع رسوم يومية للأسواق. وبالنسبة للمرأة التي تسافر لمسافات طويلة وتبقى لعدة أيام في موقع السوق، فإنها تفتقر المأوى في معظم الأحيان. وتؤدي هذه الظروف إلى زيادة خطر وقوع المرأة ضحية التحرش أو الابتزاز أو العنف الجنسي أو سوء الحالة الصحية. كما تقوم النساء الحوامل والمرضعات بالعمل في الأسواق كبائعات[٥٠].

٥٠- وفي الحالات التي لا يكون فيها للمرأة إلا سبل محدودة للسفر إلى الأسواق الحضرية أو شبه الحضرية، فإنها عادة ما تستعمل الأسواق المحلية لبيع منتجاتها. وبالتالي، فإن خصخصة هذه الأسواق يمكن أن يقيد وصول المرأة إلى الأسواق المحلية.

٥١- وتواجه المرأة الريفية كمستهلكة ارتفاع أسعار المنتجات الحضرية بسبب المسافة وتكاليف الوقود وضعف الهياكل الأساسية. ولذلك، تواجه المرأة الريفية بصورة أكبر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وانخفاض أسعار السلع المنتجة[٥١].

٥٢- ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإن انفتاح الأسواق يسهم في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية[٥٢]. ومع ذلك، فإن ضمان تواجد المرأة الريفية ومنتجاتها في السوق، يتطلب حماية مواردها، مثل الأرض، وتنظيم وضعها كمنتج.

---

(٤٩) المرجع نفسه، الفقرة ١٣.

(٥٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *أماكن أكثر أمناً وأسواق أفضل في جزر المحيط الهادئ*، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٥١) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ٢٢.

٣- التمييز أو عدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية والأمن الاجتماعي، وصلة الأمن الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمرأة الريفية وتمثيلها العادل

٥٣- إن تسجيل الفتيات في المدرسة ليس إلا خطوة أولى لضمان المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم. وهناك عدة عوامل تقلل جودة تعليم الأطفال من الفتيات في المناطق الريفية. أولاً، فإن الفصول الدراسية التي تحضرها الفتيات تُبقي على الأدوار التقليدية الموكلة إلى الفتيات والنساء[٥٣]. وثانياً، فإن زواج الفتيات المبكر يقصر دورهن على الدور التقليدي للمرأة ويقيد حصولهن على التعليم[٥٤]. وثالثاً، فإن سحب الفتيات من المدرسة يشكل أسلوباً من أساليب التكيف مع الصدمات الاقتصادية أو البيئية في ظل عدم وجود موارد أخرى تخفف عملية التكيف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سكان الأرياف ينقصهم أيضاً سبل الوصول إلى التكنولوجيات القائمة على المعلومات والحاسوب والمعارف ذات الصلة بها. ويشير تقرير الأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى شدة تطوير التقدم المحرز في التغلب على التحديات في مجالات الفقر وسوء التغذية ومحدودية الحصول على التعليم[٥٥].

٥٤- وفي حين أن الحصول على خدمات الرعاية الصحية أمر محفوف بالمخاطر بالنسبة لكل من المرأة والرجل، فإن المرأة الريفية تواجه قيوداً إضافية من حيث إمكانية التنقل ونقص سبل الوصول إلى وسائل النقل أو نقص وسائل النقل على الرغم من زيادة الحاجة إلى تنظيم الأسرة ورعاية الطفل عند الولادة. ولما كانت المرأة الريفية تواجه صعوبات في الوصول إلى العاملين في المجال الصحي، فإنها تعتمد على المعارف التقليدية والنباتات الطبية إلى جانب أنواع الأغذية الأصلية والممارسات الأصلية لكسب رزقها والحصول على الرعاية الصحية[٥٦].

٥٥- ويتمثل البعد الآخر لسوء التغذية في زيادة الوزن والبدانة اللذين يؤثران على كل من سكان البلدان النامية والمتقدمة[٥٧]. وللتغلب على المشاكل التي تسببها البدانة، جمعت الحكومة اليونانية ووزعت مبادئ توجيهية تبلغ السكان، بما في ذلك في المناطق الريفية، عن الحاجة إلى إتباع نُظم غذائية صحية ومستدامة[٥٨].

---

(٥٢) تقرير مقدم من منظمة التجارة العالمية.

(٥٣) لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، أوزبكستان (CEDAW/C/UZB/CO/4)، ٢٠١٠، الفقرة ٣١.

(٥٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ١١.

(٥٥) تقرير الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١١.

(٥٦) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ١٠.

(٥٧) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/HRC/19/59)، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الفقرة ٩.

(٥٨) تقرير مقدم من اليونان.

٥٦- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحصول على تغذية كافية ضروري للنساء الحوامل والأمهات المرضعات اللواتي يعانين من فيروس نقص المناعة البشري. وتحتاج هؤلاء النساء إلى طاقة إضافية من السعرات الحرارية نسبتها من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة مقارنة باحتياجات النساء التغذوية الغذائية للنساء اللواتي لا يعانين من فيروس نقص المناعة البشري. وبالتالي، فإن نقص الأمن الغذائي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري يؤدي إلى تدهور أوضاعهم الصحية. والبلدان التي يعاني سكانها بدرجة أكبر من الجوع، المقاس بمؤشر الجوع العالمي، هي أساساً البلدان التي تزيد فيها معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشري وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب بشأن وباء الإيدز العالمي لعام ٢٠١٠. وقد يقتضي علاج فيروس نقص المناعة البشري ما يصل إلى نصف الدخل السنوي للأسرة المعيشية، مما يترك العديد من الأسر تعيش في فقر(٥٩).

٥٧- ويشير تقرير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن درجة معرفة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشري في القرى الريفية بكمبوديا قليلة جداً بالعلاج ويواجهن صعوبات في الحصول على معلومات بشأن حقوقهن. ويؤدي التمييز من جانب المجتمعات المحلية إلى زيادة عزل هؤلاء النساء. وبما أن العديد من النساء يصبن بالعدوى من أزواجهن، فإنهن يصبحن أرامل أو يكون عليهن رعاية زوج مريض وهن أنفسهن في حالة صحية غير جيدة(٦٠).

٥٨- وأثرت محدودية حصول المرأة الريفية على التعليم بصورة سلبية على قدرتها على التنظيم(٦١). على الرغم من قدرة سكان الأرياف على التنظيم داخل القرية، فإن ما يسهم علاوة على ذلك في صعوبة التنظيم عبر القرى هو المسافات أو عدم وجود الهياكل الأساسية أو تكاليف النقل فضلاً عن الأعراف التقليدية التي تحكم العلاقات بين القرى(٦٢). ولهذا السبب، فإن حكم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتعلق بتنظيم المجموعات الذاتية والتعاونيات النسائية من العوامل الأساسية لتمكين المرأة الريفية. وفي كوبا، كونت النساء الريفيات رابطة وطنية للحيازات الزراعية صغيرة الحجم. وحصل أعضاء هذه الرابطة على تدريب بشأن المساواة بين الجنسين في البرمجة من أجل التنمية الزراعية(٦٣).

---

(٥٩) تقرير مقدم من منظمة كاريتاس الدولية.

(٦٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *بناء المهارات وإيجاد الأصوات: النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشري في كمبوديا*، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٦١) تقرير مقدم من كمبوديا.

(٦٢) M. R. Vargas, L.R. Pruitt، انظر الحاشية ١٨ أعلاه، الصفحة ٢٧٩.

(٦٣) تقرير مقدم من كوبا.

٤- الدور الجنساني للمرأة في المجتمع والأسرة

٥٩- لا تُكّون النساء الريفيات مجموعات متجانسة. وتختلف أدوار المرأة واحتياجاتها ثقافياً وجغرافياً. والخيط المشترك هو أن معظم النساء الريفيات من العاملات بدون أجر في الأسرة أو عامل لحسابهن الخاص لبيع منتجات منخفضة السعر في الأسواق المحلية. ووقتهن محدود وكذلك فرص مشاركتهن في سوق العمل بأجر. كما يُنظر إلى المرأة العاملة على أنها "تقدم المساعدة" إلى الذكر الذي يرأس الأسر المعيشية في غواتيمالا[٦٤] أو على أنها "زوجة لمزارع" في سري لانكا[٦٥]. ونتيجة عدم وجود أجر أو انخفاض الأجر، يُنظر إلى عمل المرأة بوصفه أقل قيمة[٦٦].

٦٠- وتتحمل المرأة الريفية عبئاً مزدوجاً ثقيلاً[٦٧]. ففي الأوقات التي يرتفع فيها الطلب على العمالة الزراعية، يمكن أن يعاني الأطفال الذين يعتمدون على رعاية النساء والفتيات من سوء التغذية. كما تتولى النساء والفتيات رعاية كبار السن المرضى أو الأيتام أو المسنين[٦٨]. وتقوم المرأة الريفية بحصاد المحاصيل الغذائية وإدارة الماشية وزراعة الخضروات في الحدائق المترلية وصيد الأسماك والحصاد من الغابات. وفيما يتعلق بالماشية، يتولى الرجال أساساً مسؤولية شراء أو بيع أو رهن الحيوانات الكبيرة، في حين تتولى النساء مسؤولية الحيوانات الصغيرة[٦٩].

٦١- وتنشأ المشاكل المتعلقة بعمل المرأة الريفية من أن العمل الزراعي لا يندرج في إطار العمل اللائق على النحو المنصوص إليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا يتوافق مع حقوق ومعايير العمل التي تدعو إليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وعدم إمكانية الحصول على عمل لائق من الأسباب الرئيسية للفقر، وخاصة في حالة المرأة في المناطق الريفية. ونظراً لحرمان المرأة من حقوق الملكية والإرث، وقدرتها المحدودة على إبرام عقود والاتجار وقلة توافر الموارد التي يمكن تبادلها، فإن العمل والقدرة على إنتاج منتجات هي الأصول الرئيسية المتاحة أمام المرأة الريفية لدعم نفسها وأسرتها المعيشية[٧٠]. وعلى الرغم من أن العمل الزراعي للمرأة الريفية هو الأصل الرئيسي لها، فإنه لا يؤدي إلى التمكين الاقتصادي بسبب عدم الاعتراف به في الأطر المؤسسية والتشريعية.

---

(٦٤) قانون العمل في غواتيمالا، المادة ١٣٩.

(٦٥) منظمة الأغذية والزراعة، المرأة الريفية والأمن الغذائي في آسيا والمحيط الهادئ: الآفاق والمفارقات، ٢٠٠٥، الصفحة ٢٢.

(٦٦) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/58/330)، الفقرة ٢١.

(٦٧) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ٦.

(٦٨) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(٦٩) البنك الدولي، *دليل عن قضايا الجنسين في الزراعة*، ٢٠٠٨، الصفحة ١٣٧.

(٧٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ١١.

٦٢- وقد تغيرت الأدوار الزراعية للمرأة نتيجة الهجرة[٧١]. ويمكن أن تؤدي هجرة الرجال إلى الخارج إلى زيادة أعباء العمل على المرأة الريفية. وتحتفظ النساء اللواتي هاجرن وقمن ببناء مساكن في المناطق الحضرية بفكرة أنهن ينتمين إلى أسر أكبر في المناطق الريفية وعادة ما يقمن بإرسال تحويلات مرة أخرى إلى المناطق الريفية[٧٢].

٦٣- وتمثل الأعراف الثقافية والأدوار الجنسانية والقيود المالية أسباباً لهجرة المرأة الريفية لمسافات أقصر من أجل العمالة غير الرسمية والموسمية[٧٣]. وتعمل هؤلاء النساء في قطاعات الأعمال المترلية والتمريض وفي الدعارة وكعاملات في مصانع الملابس الموجهة للتصدير في المناطق الحضرية وزراعة الصادرات غير التقليدية. وفيما يتعلق بجودة الوظائف من حيث حماية حقوق الإنسان، فإن هناك نقصاً ملحوظاً في حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي المرتبطان عادة بالعمالة القسرية والتمييز والتحرش[٧٤].

باء- قضايا الأسر المعيشية التي ترأسها إناث والنساء العاملات بصفة مؤقتة وموسمية

٦٤- يرد أدناه بحث للأنماط التمييزية التي يمكن أن تؤثر على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث والنساء العاملات بصفة مؤقتة وموسمية.

١- الأسر المعيشية التي ترأسها الإناث

٦٥- تختلف الأسر المعيشية التي ترأسها إناث من حيث الهيكل. فيمكن أن تكون أسراً معيشية ترعاها الإناث أو تقودها الإناث أو تتركز حول الأم أو بها أم وحيدة أو أسراً معيشية يغيب عنها الذكر. وفيما يتعلق بالتكوين، فإن هذا النوع من الأسر المعيشية يمكن أن يشتمل على امرأة تعيش بمفردها مع أطفال أو أسر معيشية ترأسها الجدة[٧٥]. وهناك عدة عوامل تسهم في تكوين الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، مثل اختلاف السن بين الذكور والإناث عند الزواج أو اختلاف العمر المتوقع بين الجنسين أو ملكية الأرض والممتلكات أو تشريعات الأسرة والطلاق[٧٦] فضلاً عن خيانة الذكور والإناث أو إساءة استخدام الكحول من جانب الذكور أو العنف داخل الأسرة أو الهجرة أو النزاعات المسلحة أو الاغتصاب الذي يحدث أثناء هذه

---

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٧٢) K. Datta, C. McIlwaine (2000) "Empowered leaders? Perspectives on women heading households in Latin America and Southern Africa", 8 *Gender and Development*, p. 45.

(٧٣) تقرير مقدم من المنظمة الدولية للهجرة.

(٧٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ١٥.

(٧٥) K. Datta, C. McIlwaine، انظر الحاشية ٧٣ أعلاه، الصفحة ٤٠.

(٧٦) S. Chant, "Households, gender and rural-urban migration: reflections on linkages and considerations for policy" (1998), 10 *Environment and Urbanization*, p. 15.

التراعات مما يؤدي إلى هجر الفتيات والنساء من جانب أسرهن[٧٧]. وبالإضافة إلى ذلك، أثرت العوامل التاريخية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية أيضاً على تكوين الأسر المعيشية التي ترأسها إناث. وعلى سبيل المثال في كينيا، استعانت قوى الاستعمار بعمال من الذكور من القرى المستعمرة من أجل العمل في المزارع والأراضي الأوروبية. كما تطلب تطوير الهياكل الأساسية في المستعمرات والتجنيد العسكري هجرة الرجال بعيداً عن أسرهم المعيشية[٧٨].

٦٦- وفي الحالات التي ترأس فيها الإناث الأسرة المعيشية، هناك فئتان معروفتان من الأسر المعيشية. والفئة الأولى هي الأسر المعيشية التي ترأسها إناث بحكم القانون وتكون فيها المرأة هي العائل القانوني والعرفي ويكون الشريك الذكر غير موجود بصورة دائمة. وتشتمل هذه الفئة على الأسر المعيشية التي ترأسها الأرامل أو غير المتزوجات أو المنفصلات عن أزواجهن أو المطلقات. والفئة الثانية هي الأسر المعيشية التي ترأسها إناث بحكم الأمر الواقع وتشير إلى الحالات التي يبلغ فيها عن أن عائل الأسرة المعيشية امرأة زوجها تواجد أيضاً أو الحالات التي يبلغ فيها عن أن العائل امرأة والزوج غير موجود.

٦٧- كما أن هذين التعريفين يفترضان وجود قيود. ويفترض التعريفان أن الزوج هو المسؤول الرئيسي عن كسب الرزق ويرأس الأسرة المعيشية. وتستند تعاريف الأسر المعيشية التي ترأسها إناث إلى عدم وجود شريك من الذكور، إما مؤقتاً مثلما هو الحال في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث بحكم الأمر الواقع أو على أساس دائم مثلما هو الحال في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث بحكم القانون. ولا تأخذ أوجه التمييز هذه في الاعتبار وظائف من قبيل توفير الموارد وإدارتها التي تميز من يرأس الأسر المعيشية بصرف النظر عن الجنس[٧٩] وتكوين الأسر المعيشية. وفي نظم الأسر المشتركة التي تعيش فيها عدة أجيال معاً أو في الأسر المعيشية التي يقوم فيها أقارب الزوج بالتحكم في الموارد في غيابه، يكون أكثر صعوبة تحديد من هو فعلياً على رأس الأسرة المعيشية.

٦٨- ويشار إلى الأرامل اللواتي يرأسن الأسر المعيشية كمجموعة ضعيفة بصفة خاصة[٨٠]. ويكون لدى هؤلاء الأرامل أصول منتجة أقل ومدخرات أقل ويقل احتمال أن يكون لديهن دخل من معاش ولهذا السبب يعتمدن على دعم من أبنائهن[٨١]. وتميل الأم التي ترأس الأسرة بمفردها إلى تحمل مسؤولية رعاية الأشخاص الذين تعولهم الأسرة مما يقلل دخلها بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن الأمهات غير المتزوجات في بيرو يعشن في ظروف يرثى لها نتيجة

---

(٧٧) K. Datta, C. McIlwaine، انظر الحاشية ٧٣ أعلاه، الصفحة ٤٢.

(٧٨) M.H. Clark, "Woman-headed households and poverty: insights from Kenya" (1984), 10 *Chicago Journals*, pp. 341342.

(٧٩) المرجع نفسه.

(٨٠) البنك الدولي، "مراعاة نوع الجنس في التنمية: من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد والقرار"، ٢٠٠١.

(٨١) S. Klasen, T. Lechtenfeld, F. Povel, *What About the Women? Female Headship, Poverty and Vulnerability in Thailand and Vietnam*, 2011, p. 7.

علاقات القوة غير المتساوية وتخصيص الموارد داخل الأسرة المعيشية، فقد استبعدن من برامج التحويلات النقدية لأن الوضع الاقتصادي العام للأسرة المعيشية التي تنتمي إليها تتجاوز عتبة الدخل[٨٢]. ومن أجل معالجة حالة الأسر المعيشية المتعددة الزوجات، يوفر برنامج شبكة السلامة من الجوع في كينيا تحويلات للوحدات الفرعية التي ترأسها إناث في الأسر المعيشية متعددة الزوجات التي يرأسها ذكور. غير أن مسألة كيفية إدارة الموارد عملياً لم يجر بحثها بما فيه الكفاية[٨٣]. والتحويلات التي يرسلها الزوج الغائب تدعم الأسر المعيشية التي ترأسها الإناث. وتستخدم هذه التحويلات لتلبية احتياجات الأسرة المعيشية، مثل الغذاء أو الملبس أو احتياجات الأطفال أو الالتحاق بالمدارس أو الأدوية أو البناء أو المدخلات الزراعية[٨٤]. ويتعين استخدام التحويلات أيضاً لخطط الاستثمار المحلية وبرامج التدريب ومحو الأمية المالية من أجل زيادة الأمن الغذائي للأسر المعيشية والمساهمة في التنمية الريفية[٨٥].

٦٩- وتشير هذه المعلومات إلى أن معدلات الاعتماد للأسر المعيشية التي ترأسها الإناث أعلى من تلك التي يرأسها الرجال[٨٦].

٧٠- وعند تحديد تكاليف تلبية احتياجات الأسرة المعيشية، ينبغي ألا يركز الحساب على عدد المعالين فحسب، بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً وفورات الحجم الصغيرة نظراً لأن الأسر المعيشية الأكبر يمكن أن تنتج سلعاً أكثر بتكلفة أقل[٨٧]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات التي تقارن الأوضاع الاقتصادية للأسر المعيشية التي ترأسها إناث بتلك التي يرأسها ذكور تتجاهل بحث الرفاه النسبي للمرأة في الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور وبالعكس الرفاه النسبي للرجال في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث[٨٨].

٧١- وفي حين أن عدد النساء الريفيات أكبر من الرجال الريفيين من بين السكان الذين يعيشون في فقر، فقد لا يؤدي ذلك دائماً إلى وضع تكون فيه الأسر المعيشية التي ترأسها إناث أكثر فقراً عن تلك التي يرأسها ذكور. وتشير دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في ٢٠ بلداً إلى أن فقر المرأة الريفية ينعكس على الأسرة المعيشية[٨٩]. وتشير دراسات أخرى

---

(٨٢) R. Holmes, N. Jones، انظر الحاشية ٢٩ أعلاه، الصفحة ٦.

(٨٣) المرجع نفسه.

(٨٤) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ٨.

(٨٥) تقرير مقدم من المنظمة الدولية للهجرة.

(٨٦) S. Chant، انظر الحاشية ٧٦ أعلاه، الصفحة ١٤.

(٨٧) S. Klasen, T. Lechtenfeld, F. Povel، انظر الحاشية ٨١ أعلاه، الصفحة ٧.

(٨٨) البنك الدولي، "مراعاة نوع الجنس في التنمية: من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد والقرار"، ٢٠٠١.

(٨٩) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*، ٢٠١٠، الصفحتان ٢٢ و٢٣.

إلى أن النتائج تعتمد على عدد من العوامل، مثل السياق المترلي ونوع الأسرة المعيشية التي ترأسها الإناث واختيار معادلات الموازين واستخدامها ومراعاة وفورات الحجم[٩٠].

٧٢- ومع ذلك، فإن العوامل التي تحدد وضع المرأة الهش تسهم في تعرضها للفقر لأنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لمواجهة المخاطر[٩١]. وعادة ما تختلف حالة فقر الأسر المعيشية عبر الزمن. غير أن هناك حالات أيضاً يدوم فيها فقر الأسر المعيشية[٩٢].

٧٣- وأوصت لجنة حقوق الطفل بضمان توافر برامج الرفاه ومرافق الرعاية البديلة وخدمات رعاية الطفولة المبكرة للأسر المعيشية التي ترأسها إناث وإمكانية وصول هذه الأسر إليها[٩٣]. ويمكن تحسين المستوى المعيشي للأسر المعيشية التي ترأسها إناث عن طريق توفير السبل لحصول النساء على العمل والإسكان ومياه الشرب وخدمات المرافق الصحية والكهرباء[٩٤]. ويمكن أن تسهم برامج القضاء على الجوع في الحد من الفقر والجوع بين هذه الأسر المعيشية شريطة إدماج مبادئ حقوق الإنسان بشأن عدم التمييز والشفافية والمشاركة والمساءلة[٩٥]. وفيما يتعلق بالأسر المعيشية التي ترأسها إناث عاملات، ينبغي توفير إجازات أمومة ممتدة ومشورة ودعم مالي[٩٦]. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي القضاء على وصم الأمهات الوحيدات بالعار والتمييز ضدهن[٩٧]. ويمكن أن تنظر المجتمعات الريفية إلى المرأة المطلقة أو المنفصلة عن زوجها كحالة غير طبيعية وتمنعها من حقوقها[٩٨]. وهذا يعني أن الأسر المعيشية التي ترأسها إناث تنقصها دعم الدولة والمجتمع.

---

(٩٠) S. Klasen, T. Lechtenfeld, F. Povel, see note 81 above, p. 6; S. Chant (2003) *Female Household Headship and the Feminization of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies*, New Working Paper Series 9, London School of Economics, Gender Institute.

(٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٩٢) مركز بحوث الفقر المزمن، تقرير الفقر المزمن ٢٠٠٤/٢٠٠٥، معهد السياسات الإنمائية والإدارة، جامعة مانشستر.

(٩٣) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، بالاو (CRC/C/15/Add.149)، ٢٠٠١، الفقرة ٣٨.

(٩٤) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، نيكاراغوا (CRC/C/NIC/CO/4)، ٢٠١٠، الفقرة ٦٩؛ والملاحظات الختامية، زامبيا (CRC/C/15/Add.206)، ٢٠٠٣، الفقرة ٥٥؛ وترينيداد وتوباغو (CRC/C/TTO/CO/2)، ٢٠٠٦، الفقرة ٥٨؛ وتقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، زيارة إلى العراق (A/HRC/16/43/Add.1)، ٢٠١١، الفقرة ٧٠.

(٩٥) المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/HRC/13/33/Add.5)، الفقرة ٨٣(و).

(٩٦) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، أوروغواي (CRC/C/URY/CO/2)، ٢٠٠٧، الفقرة ٣٩.

(٩٧) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، تونس (CRC/C/TUN/CO/3)، ٢٠١٠، الفقرة ٤٤.

(٩٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واجتماع فريق الخبراء، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة: المؤسسات والفرص والمشاركة*، (EGM/RW/2011/Report)، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الفقرة ٣٧. انظر أيضاً: K. Datta, C. McIlwaine, supra 73, p. 41.

٧٤- وفيما يتعلق بالأسر المعيشية المشردة التي ترأسها إناث، ينبغي توفير سبل الوصول إلى مرافق عامة متخصصة، مثل الإسكان الاجتماعي في المناطق التي فرت منها أو التي تقطن فيها حالياً[٩٩] حتى تنفذ حلول مستدامة لمشكلة عدم امتلاك الأرض[١٠٠].

٧٥- ويوصي المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه بخطط دعم للأسر المعيشية التي ترأسها إناث من خلال تخصيص أموال للتدريب المهني ومحو أمية البالغين وخطط ائتمان ووضع حوافز لتوظيفهن وتقديم الرعاية الصحية إليهن وإعانات للإسكان[١٠١].

٢- النساء العاملات بصفة مؤقتة أو موسمية

٧٦- يمكن أن تحتاج المرأة الريفية إلى العمل بصفة مؤقتة، وعادة حسب الموسم، وإلا فإنها ستظل عاطلة أو بدون عمل كاف لفترات طويلة[١٠٢]. ومن وجهة نظر المنظمة الدولية للهجرة، فإن قرار المرأة بالهجرة، وإن كان يستند إلى أسباب متعلقة بالأمن الغذائي والهروب من الأدوار الجنسانية التقليدية والعلاقات الأسرية غير المشبعة والعنف والتمييز القائمين على الجنس، يغطي طلباً حضرياً متزايداً على العمالة المترلية والرعاية الصحية ورعاية الأطفال وكبار السن والزراعة وصناعات الملابس والترفيه[١٠٣]. ونتيجة انخفاض مستوى مؤهلات ومهارات المرأة الريفية، فإنها لا يمكن أن تعمل إلا في الوظائف منخفضة المهارات في القطاعات المشار إليها أعلاه.

٧٧- ويكون العاملون بصفة مؤقتة وموسمية غير مؤهلين في بلدان عديدة للحصول على إجازة الوالدية[١٠٤]. وفي نيوزيلندا، تواجه المرأة الريفية ونساء قبائل الماوري والباسيفيك والأقليات الأخرى صعوبات في الحصول على رعاية طفل وإجازة أمومة.

٧٨- ولا توفر نظم الضمان الاجتماعي القائمة على مساهمات الأفراد ضماناً اجتماعياً كافياً للنساء العاملات في وظائف غير رسمية، أو اللواتي لا يستطعن المساهمة فيها بما فيه الكفاية، مثل العاملات بصفة موسمية أو مؤقتة[١٠٥]. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،

---

(٩٩) تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، بعثة إلى كرواتيا (E/CN.4/2006/71/Add.3)، ٢٠٠٥، الصفحة ٢.

(١٠٠) تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، بعثة إلى سري لانكا (A/HRC/8/6/Add.4)، ٢٠٠٨، الفقرة ٨٥.

(١٠١) تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، بعثة إلى المكسيك (E/CN.4/2006/61/Add.4)، ٢٠٠٦، الفقرة ٦٩(ج)'٥'.

(١٠٢) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية، (٢٠١٠)، *الأبعاد الجنسانية للعمالة الزراعية والريفية: مسارات مختلفة للخروج من الفقر والحالة والاتجاهات والفجوات*، روما.

(١٠٣) تقرير مقدم من المنظمة الدولية للهجرة.

(١٠٤) لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، نيوزيلندا (CEDAW/C/NZL/CO/6)، ٢٠٠٧، الفقرة ٣٦.

(١٠٥) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية، شيلي، (E/C.12/1/Add.105)، ٢٠٠٤، الفقرة ٢٠.

تشكل المرأة الريفية العاملة في قطاع الملابس نسبة ٨٠ في المائة من العمال وتواجه ظروف عمل سيئة وتمييزاً. وعمل النساء في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هو على الأرجح عمل مؤقت وموسمي يوفر درجة قليلة من الأمن الوظيفي[١٠٦].

٧٩- وفي إسبانيا، تعتمد الزراعة الكثيفة للفراولة بالكامل تقريباً على قوة العمل الموسمية. ويجري تعيين العاملات في بلد المنشأ ويتم على أساس معايير مثل الحالة الاجتماعية والأمومة والالتزام بالعودة في نهاية العقد. ويوفر الإطار القانوني الإنساني حماية قليلة جداً للعمال الموسميين. ولا يُدفع أجر للأيام التي لا يوجد فيها عمل ومن المستحيل تقريباً تمثيل هؤلاء العمال نقابياً. ويعرض هذا الموقف المرأة لممارسات توظيف تمييزية ويؤدي إلى عدم احترام حقوق العمل في حين يجري إعمال هذه الحقوق في البلد المضيف في ظروف اعتماد على من يوظفهم، مما يزيد مخاطر الإيذاء[١٠٧].

٨٠- ويمكن أن يشكل تغير المناخ والكوارث أيضاً عوامل تدفع إلى الهجرة. وقد تؤدي هذه العوامل إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية وزيادة الضغط على الأدوار الجنسانية ووضع المرأة[١٠٨].

رابعاً- الاستراتيجيات والسياسات التي تضمن الحماية القانونية للمرأة الريفية

٨١- على جميع الاستراتيجيات والسياسات أن تعترف منذ البداية بأن:

(أ) المرأة الريفية والرجل الريفي لديهم متطلبات خاصة لكسب سبل عيشهم والقيام بأدوارهم وتحمل مسؤولياتهم؛

(ب) العمليات التشاركية التي تشمل المرأة الريفية على قدم المساواة مع الرجل الريفي مطلوبة في تصميم جميع المشاريع؛

(ج) المرأة الريفية تمثل عوامل إنتاجية وجهات فاعلة نشطة في التنمية الريفية والزراعة والاقتصادات المحلية والوطنية وجهات تسهم في الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي؛

(د) النساء الريفيات مجموعة متنوعة حسب السن أو الدين أو الإثنية أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو الحالة الاجتماعية أو محل الإقامة الجغرافي.

٨٢- والاعتبار الأول لزيادة حماية النساء من خلال استراتيجيات وسياسات تشجع المساواة بحكم القانون وبحكم الأمر الواقع هو اعتبار قانوني الطابع، وينبع من التزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي. وهناك واجب قانوني بمعاملة المرأة الريفية

(١٠٦) لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (CEDAW/C/LAO/CO/7)، ٢٠٠٩، الفقرة ٣٥.

(١٠٧) تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان.

(١٠٨) تقرير مقدم من المنظمة الدولية للهجرة.

على قدم المساواة مع الرجل الريفي ومع المرأة والرجل عموماً. ويقتضي ذلك أن تعترف الدول بأنماط التمييز المتعددة التي تواجهها المرأة الريفية واتخاذ إجراءات مستهدفة.

٨٣- وبالتوازي مع الالتزامات القانونية، تؤكد البحوث أن معالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على موارد إنتاجية تعود بالفائدة على النمو الاقتصادي والتنمية. وتشير دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١١ إلى تساوي المرأة الريفية والرجل في سبل الحصول على موارد إنتاجية من شأنه أن يزيد الإنتاجية في مزارعها بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، وأن يخفض بالتالي مجموع الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون شخص. وبالتالي ستسهم المرأة في كل من الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي[١٠٩].

٨٤- وينبغي توجيه استراتيجيات وسياسات حماية المرأة الريفية نحو:

(أ) التصديق على صكوك القانون الدولي المشار إليها في الجزء ثانياً من الدراسة لتوفير الحماية لحقوق المرأة في المناطق الريفية و/أو إلغاء التحفظات الواردة فيها؛

(ب) إدراج أحكام القانون الدولي التي تتناول حقوق المرأة في المناطق الريفية في التشريع الوطني. وقد يقتضي ذلك إصلاح القوانين القائمة ولكن أيضاً إصدار تشريع جديد. وينبغي أن تتناول القوانين والتشريعات التقاليد أو الأعراف الاجتماعية التي يكون أثرهما تمييزياً ضد المرأة الريفية، بما في ذلك من خلال سياسات العمل الإيجابي؛

(ج) التعاون الدولي المناسب وسياسات المعونة الأجنبية من أجل المرأة الريفية. ولا يحدث ذلك الآن إلا هامشياً. وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن ٥ في المائة فقط من المعونة الموجهة إلى القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة تركز تحديداً على المساواة بين الجنسين[١١٠]. هذا علاوة على أنه ينبغي، في سياق زيادة تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، تصميم استراتيجيات وسياسات حكومية تحمي بالتحديد سبل حصول المرأة على الغذاء من الآثار السلبية للتحرير، وتعزز قدرتها وحقها بشأن شراء الأغذية؛

(د) السياسات الاقتصادية التي تضمن العمل اللائق والعمالة للمرأة الريفية، بمن فيهن النساء العاملات بصفة مؤقتة وموسمية، في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي. وينبغي أن توفر هذه السياسات أجوراً لائقة وأمناً غذائياً وتغذوياً وظروفاً معيشية أفضل وحماية اجتماعية ومساومة جماعية وحرية تكوين الجمعيات. ويمكن تنمية فرص العمالة غير الزراعية في الهياكل الأساسية الريفية وقطاعات الصحة والتعليم والتمويل فضلاً عن خدمات

---

(١٠٩) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١: المرأة في الزراعة. سد الفجوة الجنسانية من أجل التنمية*، روما، ٢٠١١. انظر أيضاً (١٠٩) منظمة الأغذية والزراعة، *المساواة بين الجنسين*، المتاحة على الموقع http://www.fao.org/docrep/014/am859e/am859e10.pdf.

(١١٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *تقرير التعاون الإنمائي*، ٢٠١١.

التأمين أو الصناعة الريفية أو المحلات[١١١]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إتاحة هذه الفرص يجب أن يقترن بآليات حماية اجتماعية مكملة لها، بما في ذلك مرافق رعاية الطفل والتأمين الصحي والمعاشات من أجل تخفيف عمل المرأة في المترل والسماح لها بالعمل الوظيفي[١١٢]؛

(هـ) المساواة في الحصول على الأرض وغيرها من الموارد الإنتاجية الريفية والتحكم فيها. ويجب أن تضمن القوانين والسياسات الوطنية حق المرأة في الأرض وحقوق الملكية. ويجب أن يشجع التشريع التغييرات، بما في ذلك في القانون العرفي، وأن ينص على تسجيل الأرض بأسماء النساء وموافقة الأزواج على تعديل حقوق الأرض. كما يتعين أن تعترف الصكوك الوطنية بالمرأة وتدعمها في عمليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وخفض خطر الكوارث عن طريق حماية الموارد من المياه والغذاء والطاقة وسبل العيش والصحة؛

(و) وضع خدمات مالية تستجيب لاحتياجات المرأة وشواغلها وتتناول المرأة بوصفها مستفيدة مباشرة. ويمكن أن تكون آليات شبكات السلامة وعمليات إعداد مخزونات من الأغذية لحالات الطوارئ بمثابة استراتيجيات لمعالجة عدم الوفاء بالأمن الغذائي للمرأة الريفية واحتياجاتها التغذوية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية[١١٣]. ويسهم دعم صغار المزارعين في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق فائدة لسكان الأرياف ذوي الدخول المنخفضة[١١٤]. ومن شأن تشجيع إعطاء قروض مصرفية باسم النساء أن ييسر حصولهن المباشر على الموارد المالية وأن يعزز رؤية احتياجاتهن الخاصة كجهات فاعلة مالية. هذا علاوة على أنه يسهم أيضاً في تحقيق الأمن المالي للمرأة وتوثيق الروابط داخل الأسرة المعيشية وخفض معدلات الطلاق وهجر النساء[١١٥]؛

(ز) ضمان تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرار وحرية تكوين الجمعيات؛

(ح) تشجيع التكنولوجيات المصممة لتلبية احتياجات المرأة، والتي يمكن أن ترفع الإنتاجية وتخفض مدة العمل الذي يتطلب جهداً جسدياً، مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء الثقيلة من على عاتق المرأة[١١٦]. وينبغي تزويد المرأة الريفية بسبل الحصول على الأسمدة والمبيدات والبذور وتطعيمات الماشية والتكنولوجيا المناسبة لاحتياجات المرأة والأنشطة التي تؤديها،

---

(١١١) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ١٢.

(١١٢) تقرير مقدم من كولومبيا.

(١١٣) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ١٨.

(١١٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

(١١٥) المرجع نفسه، الفقرة ٣٢.

(١١٦) T. Paris et al, "Assessing the impact of participatory research in rice breeding on women farmers: a case study in eastern Uttar Pradesh, India", 44 Experimental Agriculture 1, 2008, 92-112; T. Paris and T.T. Chi, "The impact of row seeder technology on women labor: a case study in the Mekong Delta, Vietnam", 9 *Gender, Technology and Development* 2, 2005, 158-183.

والمناسبة أيضاً لمتطلبات قدراتها الجسدية واحتياجاتها إضافة إلى المعلومات المتعلقة بهذه المسائل[١١٧]. وعلى صانعي السياسات الاعتراف بأن معارف المرأة الريفية واحتياجاتها ومصالحها والقيود التي تواجهها في زراعة أنواع مختلفة من المحاصيل أو تربية الماشية تختلف عن الرجل. وتؤدي المصادر البديلة لوقود الطهي إلى خفض مدة إعداد الطعام وزيادة مدة تخزين الأغذية وخفض الحاجة إلى جمع الحطب يومياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خفض استخدام أفران الطهي العاملة بالحطب يعتبر جانباً مهماً لتحسين الأحوال الصحية للمرأة نظراً لأن دخان أفران الطهي يؤدي إلى الإصابة بأمراض مزمنة ويسفر عنه آثار صحية سلبية، مثل انتفاخ الرئة في مرحلة مبكرة من الطفولة أو الالتهاب الرئوي أو سرطان الرئة[١١٨]؛

(ط) الرصد والتقييم. يجب جمع البيانات المتعلقة بتوزيع الموارد داخل الأسرة المعيشية مع مراعاة هيكلها لاتخاذ القرارات وتكوينها.

خامساً- أفضل الممارسات

التشريع

٨٥- قامت رواندا بإصلاح تشريعها المتعلق بالإرث وحيازة الأرض بتعزيز حماية المساواة بين الجنسين. وحظي سن هذه القوانين التشريعية الجديدة بدعم من مشاركة النساء في الحكومة المحلية على إثر الحكم الدستوري الذي ينص على أن يكون ٣٠ في المائة على الأقل من صانعي القرار من النساء[١١٩].

الالتزامات السياسية

٨٦- على الصعيد الإقليمي، يحتوي إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الغذائي في أفريقيا (٢٠٠٣) على التزام الدول الأفريقية بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للتنمية الزراعية[١٢٠].

٨٧- ويعد تحالف MenEngage تحالفاً عالمياً من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تشجع مشاركة الرجال والفتيان لتحقيق المساواة بين الجنسين.

(١١٧) تقرير مقدم من المنظمة الدولية للهجرة.

(١١٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "أفران الطهي الخضراء تحسن حياة المرأة في غانا،" ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(١١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٢٠) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ٢٠.

التحسينات في الأسر المعيشية

٨٨- أنشأت منظمة للمزارعات في نيبال مرفقاً محلياً لتخزين نحو ٨٠ نوعاً من الأرز. وفي الهند، قررت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعزيز الإدارة المحلية من أجل تيسير توافر الحبوب الغذائية، وخاصة في المناطق الريفية النائية والأقل نمواً[١٢١].

٨٩- وفي جنوب أفريقيا، أنشئ صندوق الإضاءة الكهربائية الشمسية بالتعاون مع النساء الريفيات لوضع برامج ائتمان صغير جداً لدعم بيع نظم الإضاءة المنزلية الشمسية. وأنشئت هيئة تعاونية من النساء الريفيات لإدارة القروض وصيانة النظام[١٢٢].

٩٠- وفي كينيا ومالي وملاوي، أدخلت أفران السيراميك لخفض الوقت الذي تقضيه المرأة في جمع الحطب. غير أن التقارير تبين أيضاً أن عدم توافر النقد في يد المرأة وعدم رغبة الأزواج في المساهمة في نظم مبتكرة لاستخدام الطاقة أعاق استفادة المرأة من مثل هذه التطورات[١٢٣].

الخدمات المالية

٩١- يقدم مصرف غرامين في بنغلاديش قروضاً طويلة الأجل للأرض والإسكان شريطة أن يكون التسجيل باسم النساء، في حين أن برنامج براك لإدرار الدخل لتنمية المجموعات الضعيفة يوفر للنساء حوافز لزيادة المدخرات للاستثمار والحماية في الأزمات.

٩٢- وتوفر مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في مصر تمويلاً صغيراً تضمنه المجموعات للنساء حصراً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان لدى المؤسسة ما يزيد عن ٦٠٠ ١٠٣ مقترض فعلي وحافظة قيمتها ١٤ مليون دولار أمريكي.

٩٣- وفي أوزبكستان، نظمت لجنة المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورات تدريبية من خلال شبكة من مجموعات المساعدة الذاتية للمرأة في المناطق الريفية لتعزيز قدراتها على معرفة كيفية اغتنام الفرص الاقتصادية وتطوير الأعمال التجارية ومهارات إدارة الأموال وفهم نظم الائتمان. ومن أجل استكمال هذه المبادرة، قام مصرف الائتمان الصغير، إلى جانب حكومة أوزبكستان كمساهم رئيسي، بتوفير ائتمانات صغيرة لمجموعات المساعدة الذاتية للمرأة الريفية بمعدل فائدة سنوية تقل بكثير عن المعدلات القياسية. ومنذ عام ٢٠١٠، عندما أطلقت المبادرة، بدأت ٢٠٠ امرأة تقريباً مبادرات تجارية عززت سبل عيشهن وتقديرهن لأنفسهن ووضعهن كصانعات قرار في قريتهن[١٢٤].

---

(١٢١) تقرير مقدم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند.

(١٢٢) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ٢٤.

(١٢٣) المرجع نفسه.

(١٢٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *النساء الريفيات في أوزبكستان تتحدن لتعلم مهارات الأعمال التجارية وسبل كسب العيش*، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

٩٤- وتدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجاً لتعزيز فرص سبل كسب العيش الاقتصادية للنساء منخفضات الدخل والمصابات بفيروس نقص المناعة البشري في كمبوديا. كما أنشأت الهيئة صندوقاً للمساواة بين الجنسين قدم منحاً صغيرة إلى ما يقرب من ١ ٣٠٠ امرأة لمساعدتهن على بدء أعمال تجارية صغيرة.

خدمات الاتصالات

٩٥- أعد عدد من مجالس القرى في الهند قواعد بيانات بالحاسوب لتحسين حصول المرأة الريفية على البيانات والمعلومات الإدارية المتعلقة بالبرامج والخطط الحكومية[١٢٥].

٩٦- وأنشأت شركة تكنولوجيات إكغاون منصة للمعاملات المصرفية المتنقلة عن طريق الرسائل النصية القصيرة، مما مكّن المرأة الريفية في ولاية تاميل نادو بالهند من الحصول على المعلومات والخدمات المصرفية من المصارف الوطنية[١٢٦]. واستُخدم نظام مماثل في غانا لتوفير سبل الوصول إلى العاملين في مجال الصحة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل وفيات الأمهات في القرى التي نفذ فيها نظام الرسائل النصية القصيرة[١٢٧].

٩٧- وفي إطار مشروع تقوده إحدى المنظمات غير الحكومية في إكوادور، قُدم تدريب إلى أكثر من ٣٠٠ امرأة في المناطق الريفية على استخدام التكنولوجيات القائمة على الحاسوب. وقد وفر هذا المشروع للأطفال من الفتيات إمكانية الوصول إلى برامج التعلم عن بعد وعزز قدرات القيادات النسائية على العمل مع السلطات العامة عن طريق تقديم مشاريع للصرف الصحي والإسكان ومياه الشرب[١٢٨].

الخدمات العامة

٩٨- جرى إصلاح عمليات تقديم الخدمات العامة في طاجيكستان ومولدوفا. ويجتمع أعضاء الإدارة المحلية معاً في "قاعة خدمات"، حيث يوفرون خدمات للسكان بشأن مسائل تتعلق بالحصول على التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتسجيل المدني وجوازات السفر وحقوق الأرض. وتعقد اجتماعات بين السكان والإدارة مرة واحدة في الأسبوع. ويزيل هذا النظام عبء البيروقراطية الذي يعوق وصول السكان إلى الخدمات العامة[١٢٩].

---

(١٢٥) لجنة وضع المرأة، *تمكين المرأة الريفية*، الفقرة ٣٣.

(١٢٦) المرجع نفسه.

(١٢٧) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية*، الصفحة ٢٣.

(١٢٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح فرصاً للمرأة الريفية*، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(١٢٩) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مركز موحد لتسليم جميع الخدمات في طاجيكستان، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

الأسواق

٩٩- أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة مع الحكومات ومنظمات البائعين في أسواق منطقة المحيط الهادئ لتحسين الأسواق في جزر سليمان. وتوسعت مواقع الأسواق ببناء مطابخ وحمامات وأماكن للاستحمام وأماكن آمنة منخفضة التكلفة لنوم النساء وأطفالهن. وقد استكمل المجمع بمركز للتعلم والحرف اليدوية يمكن فيه للنساء تعلم مهارات جديدة لتنويع تجارتهن وزيادة دخلهن(١٣٠).

سادساً- الاستنتاجات

١٠٠- في حين يُلاحظ إحراز تقدم في مجالات معينة، فإن مصالح واهتمامات واحتياجات المرأة الريفية تستحق المزيد من الاهتمام. ولا تزال أنماط التمييز قائمة وتحول دون إعمال حقوق المرأة. وقد أكدت هذه الدراسة أن الإطار القانوني لإزالة الأنماط الدقيقة للتمييز التي تؤثر على المرأة الريفية موجود وأن الدول ملزمة باحترامه. وللقيام بذلك، على الدول أن تعالج بصورة إيجابية التمييز بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون الذي تتعرض له المرأة الريفية عن طريق استخدام عدد من الاستراتيجيات الشاملة واتباع ممارسات جيدة. وقد أوضحت اللجنة الاستشارية عدداً من هذه الاستراتيجيات والممارسات في هذه الدراسة. وتوصي اللجنة بأن تقوم الدول، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بتبني مزيج من هذه الاستراتيجيات وأفضل الممارسات. وينبغي أن يكون الهدف هو تحسين إعمال حق المرأة الريفية في الغذاء واتخاذ تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة الريفية والمرأة بشكل عام في كل من المجالين العام والخاص.

(١٣٠) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *أماكن أكثر أمناً وأسواق أفضل في جزر المحيط الهادئ*، ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.